اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

صراع ميناء الفاو الكبير

تعددت الاسباب والموت واحد ، هكذا يبدو المشهد الحالي لجدلية انشاء ميناء الفاو الكبير في آتون قضية الجدل والخلاف المحتدم حيال اقدام الشقيقة الكويت على استكمال مراحل بناء ميناء مبارك وبخطى متسارعة ومدروسة وموحدة على عكس المشهد العراقي الذي تعددت فيه الرؤى والخطط والاعلانات المتواترة ، بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي واعطاء الحكومة المحلية في مدينة البصرة صلاحيات في عرض المشروع للاستثمار ، وبين التخصيصات المالية في الموازنة العامة للدولة والتخصيصات التي تحدد خارج الموازنات السنوية والتي عادة ما تخصص للمشاريع الإستراتيجية الكبرى ، ويطول الجدل والتصريحات والمقترحات ، والميناء مازال يرنو لمن يسبر أغواره ويجعله واقعا عمليا وملموسا .

ومنذ شهور خلت احتدم الجدل بشأن التأخير غير المبرر من الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ ، خاصة بعد ان اعلن الكويت عزمه انشاء ميناء مبارك قبالة المنطقة المخصصة لميناء الفاو ، وما رافق ذلك من آراء فنية وسياسية واقتصادية متضاربة ، وما أعقبها من تقاطع حتى في الموقف الحكومي بين وزارتي الخارجية والنقل العراقيتين والذي أفضى الى تشكيل وفد سياسي وآخر فني زارا الكويت ، ولم تعرف نتائج زيارة الوفد الفني لحد اللحظة ولم يطلع الرأي العام على حيثيات وتفاصيل موضوع غاية في الاهمية يتعلق بمسارات كبيرة للاقتصاد العراقي تتعلق بحركة التبادل التجاري وانسيابية الملاحة من خلال هذين الميناءين العراقي والكويتي على حد سواء .

وإزاء ذلك نرى ان الاجراءات الحكومية بهذا الصدد بطيئة للغاية، وتسير سير السلحفاة ، ولم توازِ اهمية وحجم المشروع ، وحتى ان البرلمان لم يول اهمية لهذا الموضوع وبدا أشبه بالمراقب لدور السلطة التنفيذية ، وان كانت المسؤولية تقع على عاتقها في مثل هذه الخلافات ، إلا ان الدور الرقابي لمجلس النواب يحتم عليه التدخل في حال عجزت الحكومة عن تأدية مهامها لاي سبب كان انطلاقاً من دوره الرقابي على اداء السلطة التنفيذية ، وعلى الرغم من طلبه الاطلاع على نتائج زيارة الوفد الفني الى الكويت ، إلا ان التعامل مع حيثيات الموضوع مازال مبهماً على الرأي العام ، حيث اكتفى بالتصريحات والبيانات المقتضبة حيال هذا الموضوع المهم.

ويبقى ان نقول ان الخلافات التي تجري خلف الكواليس والتي لا تخرج عن اطار كونها سياسية بحتة، هي ليست في مصلحة الاقتصاد العراقي في وقت ان الحاجة ملحة لتنشيط التبادل التجاري بين العراق وبلدان العالم الاخرى من جهة ، وجعل العراق حلقة وصل بين بلدان العالم المختلفة انسجاماً مع موقعه الاستراتيجي فضلاً عن تطلعه لان يكون اللاعب الاساسي في تدفق البضائع والسلع وخلق مناطق للتجارة الحرة والتي تتطلب موانئ كبيرة وذات مواصفات ومعايير عالمية راقية .

تباينت الآراء حيال تطبيقها

أوساط برلمانية وحكومية تطالب بحلول وسطية للتطبيق الجزئي لقانون التعرفة الكمركية

□ بغداد / متابعة المدى

معبر حدودي لشاحنات النقل البري

ق تباينت آراء أوساط برلمانية وحكومية حيال تطبيق قانون التعريفة الكمركية في وقتها المحدد، بين معارضٍ ومساندين ، فيما اقترح البعض الاخر حلولاً وسطية للتطبيق الجزئي على بعض المواد المستوردة غير الضرورية مؤكدين أن القانون مهم لحماية المنتج المحلي رغم تأثيره المتوقع على الأسعار.

و قالت عضو اللجنة الاقتصادية النائب نورة البجاري (للوكالة الاخبارية للانباء): لا يمكن تطبيق النظام بشكل كامل على المواد والسلع المستوردة لأنه سيؤثر على المستهلك العراقي من ناحية زيادة أسعار السلع في الأسواق.

واضافت البجاري: ان القطاعات الإنتاجية في العراق ما زالت غير مفعلة سواء الصناعية أو الزراعية بسبب عدم إعطاء الدور الرئيسي والفاعل للقطاع الخاص لكي يعمل على سد حاجة البلد من المنتجات المحلية.

وتابعت: يجب ان تطبق التعريفة الكمركية بشكل جزئي أي فرضها على المواد غير الضرورية للبلد (كالسكائر والكحوليات والكماليات الاخرى) وتستثنى منه الخضر والفواكه وبعض الأجهزة الكهربائية التي يحتاجها المواطن العراقي، لان المستوى المعاشي للفرد محدود و زيادة الأسعار ستؤثر سلباً على مدخوله المالي.

ودعت الى التفكير بكيفية جعل القطاعات الاقتصادية منتجة ومن ثم يتم التفكير بكيفية حمايتها.وينص قانون التعريفة الكمركية الجديد الذي أقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة إعمار العراق وتعديلاته).ويؤكد القانون على أنه لا يعمل بأي تعليمات أو أنظمة تتعارض مع أحكامه.

ومن جهته حذر المحلل الاقتصادي ابراهيم المشهداني من تطبيق قانون التعريفة الكمركية دون وجود منتج محلي يسد حاجة البلد منه وينافس المستورد من الخارج.

وقال المشهداني (للوكالة الاخبارية للانباء): يجب إعفاء المواد غير المتوفرة في البلد من الرسوم الكمركية حتى لا تؤثر على المستهلك العراقي وكذلك على تضخم البلد من ناحية ارتفاع الأسعار.وأضاف: أن بعض التجار سيستغلون النظام لزيادة الأسعار بشكل مضاعف في الأسواق المحلية. وطالب مجلس الوزراء بجلسته الـ(٢٢) مجلس النواب بتأجيل تطبيق قانون التعريفة الكمركية لحين استكمال إجراءات وأدوات ووسائل تطبيق القانون على أن تقدم وزارة المالية الأسباب العملية والفنية المبررة للتريث والسقف الزمني المطلوب لتأجيل تطبيق القانون.

الى ذلك انتقد عضو اللجنة الاقتصادية النائب عامر الفائز قرار الحكومة بالتريث بقانون التعريفة الكمركية، مبيناً أن القانون تم تأجيله مرتين وأمهلنا الحكومة (٦) اشهر لتستكمل إجراءاتها الكاملة المتعلقة بالقانون.

وأضاف الفائز: أن القانون ضروري جداً للاقتصاد العراقي كونه سيخفف من الإغراق السلعي للمنتجات الأجنبية وسيحمي المنتج المحلي، منهماً السلطة التنفيذية بتعرضها الى الضغوطات من قبل دول الجوار لتأجيل العمل بالنظام كونها مستفيدة من العراق من خلال تصدير بضاعتها له.

من جانبه رفض عضو اللجنة الاقتصادية النائب عبد الحسين ريسان تأجيل تطبيق قانون التعريفة الكمركية عن موعده المحدد لحماية المنتج المحلي، لافتاً الى أن لجنته اختلفت برأيها حول تنفيذ القانون بعد مطالبة الحكومة بتأجيله.

وأكد أن الكثير من أصحاب المعامل الصناعية في العراق يطالبون بفرض التعريفة الكمركية من أجل حماية منتجهم، مبيناً ان القانون سبق وان تم تأجيله ثلاث مرات من قبل الحكومة نتيجة لوجود ضغوط داخلية وخارجية من التجار المحليين وكذلك من قبل المصدرين.

وحددت وزارة المالية في ١٦ شباط ٢٠١٢ نهاية حزيران الجاري موعداً للمباشرة بالتعريفة الكمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق لدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضائع الرديئة.وينص القانون على فرض رسم كمركي على البضائع المستوردة، غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية، بنسبة لا تزيد على (٢٠٪) من قيمتها، على أن تعفى العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية، من الرسوم الكمركية، كما راعى القانون في تطبيق أحكامه، التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.

ويعطي القانون لمجلس الوزراء الحق بتعديل الرسم الكمركي المنصوص عليه في جدول تعريفة الرسوم الكمركية والرزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون في الأحوال الطارئة لضرورة اقتصادية ونقدية تستدعي اتخاذ إجراءات الحماية أو المعاملة .

استثمار البصرة تمنح تراخيص لخمسة مشاريع بكلفة 348 مليون دولار

□ البصرة / ريسان الفهد

منحت هيئة استثمار البصرة إجازات استثمار لخمسة مشاريع في قطاع الصناعة والتجارة والتربية والتعليم لشركات اجنبية ومحلية وبكلفة استثمارية تصل الى ٣٤٨ مليون دولار.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران للمدى ان "هيئة استثمار البصرة عملت جاهدة وبفترة قياسية على اكمال الدراسات الاقتصادية والفنية والقانونية لتلك المشاريع، الى جانب استحصال الموافقات القطاعية من دوائر الدولة المعنية بهدف استكمال متطلباتها وترخيصها والمباشرة فيها".

وبين البدران " ان مجلس ادارة الهيئة صادق على تراخيص ثلاثة مشاريع في القطاع الصناعي، الاول مشروع يتضمن معملا لانتاج وتغليف الانابيب مقدم من شركة فينيكس جنوب العراق تابعة الى شركة فينيكس الدنماركية العالمية وبرأس مال استثماري يبلغ ٨٦ مليون دولار وعلى مساحة ارض تبلغ ٢٥٠ دونما في منطقة الهدامة في ناحية ام قصر".

والمشروع الثاني صناعي لانتاج الانابيب النفطية مقدم شركة جندال الهندية بكلفة استثمارية تبلغ ١٩٨ مليون دولار وعلى مساحة ارض بحدود ١٦٠ دونما في منطقة الاركلي الجنوبي، بينما المشروع الثالث فهو مشروع سكانيا البصرة الصناعي المقدم من شركة قناديل الرافدين العراقية بكلفة استثمارية تصل الى ٧ مليون دولار وعلى مساحة ارض تبلغ ١٠ دوانم في منطقة اركلي الشمالي. اما في القطاع التجاري، فأوضح البدران انه "تم ترخيص مشروع تجاري مقدم من شركة قرطاج العراقية يتضمن بناء مول تجاري وفندق ٥ نجوم وبرأسمال استثماري يصل الى ١٧ مليون دولار على مساحة ارض بحدود الدونمين في منطقة كوت الحجاج".

وعن المشروع الخامس بين البدران انه" مشروع في قطاع التعليم مقدم من شركة فزالر للتربية والتعليم التركية يتضمن انشاء مدرسة نموذجية بكلفة تبلغ ٤٠ مليون دولار وعلى مساحة ارض ثلاث دونمات في منطقة القبلة".

وكشف البدران ان هيئة الاستثمار تجري حاليا دراسة لمزيد من المشاريع في قطاعات متنوعة ولشركات اجنبية ومحلية بهدف استكمال متطلباتها ومنحها التراخيص.

وتسعى هيئة استثمار البصرة الى استقطاب الشركات الاجنبية الرصينة لما لها من رؤوس اموال تؤهلها لاقامة مشاريع مختلفة لقطاعات حيوية في البصرة".

وتشهد محافظة البصرة استقرارا امنيا ملحوظا ساعد على توافد الشركات الاجنبية بهدف الاطلاع على خارطة الاستثمار المتمثلة بمساحات الاراضي المعلنة كفرص استثمارة والعائدة الى القطاع العام والخاص.

برلماني: فتح اعتمادات مستندية أفضل طريقة للحفاظ على قيمة الدينار

□ بغداد / المدى

عد عضو اللجنة المالية النائب عبد الحسين الياسري طريقة فتح الاعتمادات المستندية بدلاً من التحويل الخارجي للعملات المتبعة من قبل البنك المركزي الطريقة المثلى للحفاظ على سعر صرف الدينار أمام الدولار.

وقال الياسري (للوكالة الاخبارية للانباء): إن البنك المركزي بدأ يخطو خطوات جيدة نحو استعادة قيمة الدينار العراقي و الحفاظ على سعره أمام العملات الصعبة من خلال منحه صلاحيات ببيع العملة الصعبة لعدد من المصارف التجارية إضافة الى انه سيتخذ إجراء فتح الاعتمادات المستندية بدلاً من التحويل الخارجي للعملات.واضاف: أن طريقة فتح الاعتمادات ستجبر التجار على فتح اعتماد خاص بهم من قبل المصارف التجارية سواء الحكومية او الخاصة ويضع فيه تأمينات، لذا فإنه عندما يرغب باستيراد بضائع من الخارج يقوم بفتح اعتماد بدلاً من التحويل المالي لضمان ورود بضائع الى البلد ومن مواصفات عالمية ولتجنب عمليات خروج أموال دون استيراد للبلد.

وتابع : أن الغاية من اتخاذ تلك الإجراءات من قبل البنك المركزي الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، لان تقليل المركزي من بيع العملة الصعبة سيؤدي الى زيادة قيمتها مع انخفاض بسعر صرف الدينار. وكان البنك المركزي قد أعلن عن بدء فتح الاعتمادات المستندية بدلاً من التحويل الخارجي للأموال الصعبة للمصارف العراقية بفرعيها العامة والخاصة .

إيران تبدي دعمها لترشيح العراق لمنصب أمين عام منظمة أوبك

□ بغداد / المدى

أبدت الحكومة الإيرانية دعمها لمرشح العراق لمنصب أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، فيما أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني استعداد العراق للانفتاح على الشركات الإيرانية للعمل على إعادة اعماره.

وقال بيان صدر عن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني نقلته "السومرية نيوز" إن الشهرستاني "استقبل وزير النفط الإيراني رستم قاسمي والسفير الإيراني لدى العراق حسن دنائي فر"، مبينا أن "الجانبين بحثا سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الطاقة وتبادل الخبرات وتشجيع الشركات الإيرانية على زيادة استثمارها في العراق.

وأبدى الوزير الايراني خلال البيان دعم بلاده "لمرشح العراق لمنصب امين عام منظمة الدول المصدر للنفط اوبك".

في غضون ذلك وقعت وزارة النفط مع نظيرتها الإيرانية مذكرة تفاهم بشأن زيادة التعاون النفطي بين البلدين، مؤكدة أن المذكرة نصت على ضرورة الاتفاق فيما يخص الحقول المشتركة، فيما ابدى الجانب الإيراني استعداده لتزويد العراق بما يحتاج من المشتقات النفطية وزيت الغاز.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة النفط وقعت مع وزارة النفط الإيرانية مذكرة بشأن زيادة التعاون النفطي بين البلدين بمجالات عديدة منها ما يتعلق بالاستكشافات النفطية والحفر والاستخراج والتدريب وتبادل الخبرات والمعلومات، فضلا عن التنسيق المشترك في منظمة أوبك".

وأضاف جهاد أن "المذكرة تضمنت أيضا الإسراع للتوصل الى اتفاق بما يتعلق بالحقول النفطية المشتركة وبما يضمن الاستثمار الأمثل لهذه الحقول لكلا البلدين"، مبينا أن "اللجان الفنية بين البلدين مستمرة في التوصل الى حلول بعد أن عقد الجانب الفني العراقي اجتماعا مشتركا في إيران خلال الأسبوع الماضي".

وأشار جهاد إلى أن "وزير النفط الإيراني رستم قاسمي قد أكد حرص بلاده على زيادة التعاون بين البلدين والوقوف الى جانب العراق لتزويده بما يحتاج من المشتقات النفطية"، لافتا الى أن "وزارة النفط الإيرانية أعلنت عن التزامها الكامل بتزويد المحطات الكهربائية العراقية بالكميات التي تحتاجها من زيت الغاز لتشغيلها".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي استقبل مؤخرا وفدا نفطيا إيرانيا برئاسة وزير النفط الإيراني رستم قاسمي وعددا من الوكلاء والفنيين النفطيين للتباحث حول التعاون النفطي والكهربائي بين البلدين.

وأعلنت وزارة النفط في الـ٢٥ من أيلول من العام ٢٠١١ الماضي، عن موافقتها المبدئية على مد أنبوب الغاز الإيراني إلى سوريا عبر الأراضي العراقية ومن ثم إلى أوروبا، مشيرة إلى أنه سيتم تشكيل لجان فنية خاصة من قبل الطرفين لدراسة المشروع، في حين ولد القرار ردود أفعال متباينة حيث رفض رئيس مؤتمر صحوة العراق احمد أبو ريشة مشروع مد الأنبوب الإيراني الناقل عبر أراضي محافظة الأنبار، مؤكداً عدم امتلاك وزارة النفط الحق في مد الأنبوب على أراضي المحافظة، لافتاً إلى أن مجلس الصحوات يسعى لتشكيل قوات جديدة لمنع تنفيذ المشروع الذي وصفه بالشريان الجديد لتدمير البلاد.

ويستورد العراق الطاقة الكهربائية من ايران عبر اربعة خطوط تشمل خط كرخة – عمارة الذي تم الانتهاء من ربطه في كانون الاول من عام ٢٠١١ ، اضافة الى ثلاثة خطوط أخرى عاملة حالياً، يتم استيراد الطاقة من خلالها وهي خط (عبادان . بصرة) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٣٠٠ ميغاواط، وخط (كرمنشاه . ديالى) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٤٠٠ ميغاواط، إضافة الى خط (سربيل زهاب . خانقين) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ١٠٠ ميغاواط.

توقعات بانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية خلال عامين

□ بغداد / المدى

رجح عضو اللجنة الاقتصادية النيابية النائب عامر جاسم الفائز ،انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خلال السنتين القادمتين، مؤكدا وجود معوقات عدة جعلت العراق بعيداً عن سوق التجارة العالمية.

وقال الفائز (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية يحتاج الى استقرار اقتصادي وسياسي في البلد، مشيرا الى هناك معوقات جعلت العراق بعيدا عنها كتذبذب سعر العملة المحلية امام العملات الصعبة وكذلك عدم حسم مشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة.واضاف: أن عدم ارتفاع المستوى المعاشي للفرد العراقي بما يؤهله لإلغاء البطاقة التموينية هو الاخر اعاق دخول العراق الى المنظمة، لان سوق التجارة العالمية لا يعترف بالدعم الحكومي كونه مرتبطا بدول اخرى والتموينية معتمدة على الحكومة بدعمها المالي.

وتابع : أن الخلافات الثنائية ما بين حكومتي اربيل وبغداد فيما يخص النفط والغاز ايضاً حرمت العراق من الانضمام، بالاضافة الى الوضع السياسي غير المستقر في البلاد كلها امور جعلت العراق بعيداً عن التجارة العالمية، مؤكداً انها تحتاج الى وقت كاف ربما سنتان لكي يكون العراق مؤهلاً للانضمام الى المنظمة العالمية. وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وهدفها الاساسي هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وحرية. وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من (١٤٠) عضوا يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية.

خبير يقترح تأسيس شركة خاصة لتطوير حقول النفط

□ بغداد / المدى

اقترح الخبير النفطي عمرو هشام، تأسيس شركة نفطية وطنية تدار من قبل القطاع الخاص لتطوير حقول النفط العراقية.وقال هشام (للوكالة الاخبارية للانباء): إن الضرورة ملحة لتأسيس شركة نفطية عراقية وطنية تساهم في تطوير الحقول النفطية وفق التكنولوجيا العالمية الحديثة لتنافس الشركات الاجنبية العاملة في العراق، ولكن العملية تحتاج الى تشريعات قانونية تجيز إنشاء شركات قابضة من قبل القطاع الخاص.واضاف: أن قانون الشركات العراقية يحتاج لتعديل بعض فقراته حتى ينص بموجبه على تأسيس شركات استثمارية برأسمال كبير في جميع القطاعات الاقتصادية ولاسيما قطاع النفط والغاز، كون العراق يمتلك احتياطيا كبيرا من النفط على مستوى العالم.

وتابع : أن العملية تحتاج الى فترة لا تقل عن خمس سنوات تتلخص بإصدار تشريعات قانونية وتعديل بعض فقرات القوانين من اجل دعم القطاع النفطي والنهوض به .